مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الصناعي في سورية

الدكتور نور الدين هرمز*
بهاء الدين يوسف**

(تاريخ الإيداع 16 / 10 / 2014. قُبِل للنشر في 13 / 1 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث وبالتحليل الاقتصادي – القياسي واقع القطاع المصرفي في سورية ، ومدى مساهمته في تمويل القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي. من خلال دراسة القروض المقدمة من المصارف المتخصصة للقطاعات الاقتصادية في سورية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة العلاقة القائمة ما بين حجم قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي في سورية. ليتوصل البحث إلى عدد من الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في زيادة فعالية وكفاءة وأداء القطاع المصرفي ليؤدّي دوراً أكثر فعالية في تنمية القطاع الصناعي، باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة لباقي القطاعات ،ولعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، القطاع الصناعي، المصارف المتخصصة، الاستثمار الصناعي، المصرف الصناعي.

*أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
**طالب ماجستير– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

Analysis of the reality of bank financing for the industrial sector in Syria

Dr. Noor ALdeen Hermoz*
Bahaa ALdeen Youssef**

(Received 16 / 10 / 2014. Accepted 13 / 1 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research deals with the standard economic analysis of the reality of the banking sector in Syria, and the extent of its contribution to the financing of economic sectors, especially the industrial sector. Through study loans from banks specialized economic sectors in Syria on the one hand, the other hand, the study of the relationship between industrial bank loans, and industrial investment in Syria. To reach to a number of solutions and proposals that could contribute to increasing the effectiveness and the efficiency and performance of the banking sector to play a more active role in the development of the industrial sector, as one of the most important sectors of the economy for the rest of the driving sectors and the process of economic and social development.

Key words: Bank financing, Industrial sector, Specialized banks, Industrial investment, Industrial Bank.

*Professor, Department of economics. Faculty of Economics.Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of economics. Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدّمة:

تعدّ الصناعة المحرك الأساسي للتنمية في الكثير من الدول النامية و الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة، وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلصاً للمسافات الاقتصادية، بالشكل الذي يفرض على الاقتصاديات دخول معركة التنافس الحاد ، واقتحام ميدان التصدير لتحقق معدلات عالية من النمو، فإن قطاع الصناعة يشكل مصدراً أساسياً للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

و القطاع الصناعي في سورية قطاع رائد بتجربته التاريخية وبمساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي رغم مجموع العوائق والصعوبات التي يعاني منها وسيتم من خلال البحث تسليط الضوء على واقع التمويل المصرفي لهذا القطاع من خلال دراسة القروض المقدمة من قبل القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة دراسة وصفية تحليلية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة ما بين حجم قروض المصرف الصناعي ومستوى الاستثمار الصناعي دراسة قياسية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى النتائج التي من شأنها العمل على تفعيل دور القطاع المصرفي في تطوير القطاع الصناعي والتشجيع على الاستثمار فيه.

مشكلة البحث:

من خلال متابعة السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 2000 كسنة أساس إلى سنة 2010 تبين أن مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو الانخفاض، فقد كان في سنة 2000 (30%) ، في حين وصلت في سنة 2010 إلى ما يقارب ال(24%){1}، الأمر الذي يقود إلى افتراض وجود ضعف حقيقي في الاستثمار في هذا القطاع، وعند الإشارة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع ما لابد من دراسة وتحليل مصادر تمويل هذا القطاع وذلك للوصول إلى نقاط الضعف ومعالجتها.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دراسته لدور القطاع المصرفي في تنمية قطاع هو من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، حيث يعدّ القطاع الصناعي محركاً لباقي القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث ما له من ارتباطات أمامية وخلفية تؤثر على عملية التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يعطي لهذه الدراسة مبرراتها هو رصدها لواقع التمويل المصرفي في سورية، وواقع خدمة القطاع المصرف بالقطاع الصناعي ومحاولتها حل المشكلات التي تعترض هذه المهمة من خلال الإمكانات المتاحة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- وصف وتحليل واقع القطاع المصرفي في سورية واتجاهات تمويله للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- توضيح مدى مساهمة المصرف الصناعي في تنمية القطاع الصناعي.
- محاولة اقتراح حلول لبعض المشكلات التي تعترض تطوير الاستثمار الصناعي في سورية.

تساؤلات البحث:

يقوم البحث على التساؤلات الآتية:

1-هل هناك قصور في دور المصارف في تمويل القطاع الصناعي، يؤثر سلباً على دورها في تنمية هذا القطاع؟

2- هل يؤثر حجم الإقراض المصرفي الصناعي في حجم الاستثمار الصناعي في سورية؟

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على:

- المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على التساؤل الأول.
- المنهج القياسي للإجابة على التساؤل الثاني.

محددات البحث:

المحددات الزمانية: سيتحدد البحث بالفترة الزمنية من عام 2000 حتى 2010 (لعدم توفر البيانات بعد 2010).

المحددات المكانية: سيتحدد مجال البحث المكاني في الجمهورية العربية السورية.

النتائج والمناقشة:

(1) التمويل المصرفي:

يعرف التمويل بأنه: توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك{2}. ويأخذ التمويل المصرفي عدّة أشكال ،نذكر منها:

- القروض المصرفية: (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل).
- التمويل الاستثماري: ويشمل المساهمة المباشرة في الاستثمار.

(1-2) أهم أفكار المدارس الاقتصادية في التمويل المصرفي:

سيتم في هذه الفقرة عرض عدد من أفكار المدارس الاقتصادية العالمية في التمويل المصرفي منها{3}:

1. المدرسة الإنكليزية: تقوم أفكار هذه المدرسة على فكرة التمويل التجاري عكس المدارس التمويلية الأخرى في مجال المصارف، ويقوم التمويل على أساس أن المصارف التجارية هي الأكثر انتشاراً أو حضوراً من بين المصارف الأخرى، وهذه المصارف تقدم التمويل القصير الأجل الذي يسهم بدوره في تمويل النشاط التجاري، ويعود السبب في إتباع هذه السياسة من قبل المصارف الإنكليزية خلال القرن التاسع عشر أن مواردها المالية أغلبها ودائع قصيرة الأجل و لا يجوز المخاطرة بها في تمويل الاستثمار.

2. أفكار المدرسة الألمانية: على الرغم من أن المصارف في ألمانيا تأخرت تاريخياً عن بريطانيا، فقد تزامن تطور المصارف والصناعة سوياً، وتمت ملائمة النشاط المصرفي وفق احتياجات التطور الصناعي الكبير، واستمر هذا الوضع قائماً حتى الوقت الحاضر باعتباره سمة من سمات العمل المصرفي في ألمانيا، وهكذا فإن المصارف الألمانية في حقيقتها مؤسسات تنموية ودورها مشترك بين العمل الاستثماري ،والعمل التجاري، فهي تقدم أنواع التمويل كافة، (التمويل القصير الأجل والتمويل المتوسط الأجل والتمويل الطويل الأجل) للمشاريع.

3. المدرسة الأمريكية: تعتمد هذه المدرسة على الفصل بين أنشطة المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية، والتشديد على ملكية الشركات التجارية للمؤسسات المالية وانتشار صناديق للتأمين على الودائع، وتحظر السلطات النقدية الأمريكية للمصارف التجارية من الاستثمار في أسهم شركات (تجارية أو صناعية) على أساس أن هذه الشركات يمكن أن تعرض أموال الودائع للخطر.

4. المدرسة اليابانية: خلال الفترة (1920–1930) كانت المصارف اليابانية تقوم بتمويل الاستثمار في اليابان، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية حدث فصل بين الأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية فالمصارف اليابانية مرتبطة مع المشاريع الممولة ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد المصرف أكبر ممول له ومن حملة أسهمه أيضاً، وفي بعض الأحيان يقوم بتعيين ممثلين له في إدارة المشروع. وبناءً عليه أظهرت مصارف تحمل اسم مجموعة المشاريع التي تقوم بتمويلها مثل: ميتسوبيشي بنك، سناوا بنك.

(1–3) التمويل الاستثماري:

يمكن تقسيم التمويل الاستثماري إلى{4}:

- تمويل مشروعات جديدة.
- تمويل استكمال لمشاريع قائمة.
- تمويل تحديث وتطوير المشاريع القائمة (تجديد واستبدال).

(1–4) مقومات تمويل الاستثمار:

1. الأهمية الاقتصادية: تقوم المصارف عادةً بتنفيذ توجيهات الدولة وخطتها، من خلال منح الأولوية في تقديم التمويل لقطاع معين أو منطقة ما، وذلك كله ضمن أولويات معينة في الاقتصاد الوطني وحسب الإمكانات.

2. معيار الربحية: إن الهدف الرئيس لأي استثمار هو تحقيق الربح، فالربح يعد مؤشراًمهمّاً لدى المصارف في تقييم وقياس كفاءة المشروع الاستثماري، ثم دراسة إمكانية تقديم التمويل اللازم له.

3. دراسة الجدوى الاقتصادية: يقصد بها مجموعة الدراسات (الفنية، المالية، الهندسية، التسويقية، الإدارية،....) والبحوث اللازمة لمعرفة تكاليف المشروع واحتياجاته ، وذلك لمعرفة ما سوف يحققه من عوائد استناداً إلى مجموعة من الاختبارات والتقديرات التي يتم إعداده للحكم على المشروع الاستثماري المقترح{5}.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الدول النامية بحاجة إلى تبني الطريقة الألمانية ،لأنها بحاجة إلى تمويل التنمية الاقتصادية.

(2): مساهمة المصارف في تمويل الاستثمار:

(أولاً) مساهمة المصارف العامة في تمويل الاستثمار:

تقوم المصارف بعدّة وظائف إلا أن أهم هذه الوظائف هي تمويل الاستثمار، فالمصارف تعد أحد أهم المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار، حيث تشكل بحجم ودائعها ورأسمالها مصدراً مالياً مهماً في ظل الطلب المتزايد على الموارد المالية، إضافةً إلى أن متطلبات التنمية المتزايدة بحاجة إلى تشجيع الاستثمار وتشغيل اليد العاملة.

(أولاً–1) مساهمة المصارف العامة حسب كل مصرف:

يتباين دور مساهمة المصارف العامة في تمويل الاستثمار في سورية من مصرف لآخر ومن عام لآخر ، وذلك تبعاً لحجم القروض الممنوحة من كل مصرف، وللوقوف على معرفة دور كل مصرف على حدة في تمويل الاستثمار ، قام الباحث بدراسة تطور حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة خلال الفترة (1990 – 2010م).

جدول رقم (2)تطور القروض الممنوحة حسب المصارف العامة المتخصصة خلال الفترة (1990 – 2010م)القيمة: مليار ل.س

السنوات	المصرف التجاري	المصرف الصناعي	المصرف الزراعي	المصرف العقاري	مصرف التسليف	مصرف التوفير	الإجمالي	الصناعي/ الاجمالي %	التجاري/ الإجمالي %	إجمالي الودائع	القروض/ الودائع %
1990	59	1.4	8.6	5.1	4.7	–	78.8	1.8	74.9	–	–
1995	138.4	3	15.5	18.6	10.7	–	186.2	1.6	74.3	–	–
1996	145.4	2.5	15.1	20.2	10.1	–	193.3	1.3	75.2	–	–
1997	162.8	2.3	13.4	22.6	11.4	–	212.5	1.1	76.6	–	–
2000	187.3	2.8	8.8	24.7	12.8	–	236.4	1.2	79.2	341.6	69.2
2001	165.8	3.2	7.5	26.2	13	–	215.7	1.5	76.9	420.6	51.3
2002	122.7	4	6.8	29.5	12.7	–	175.7	2.3	69.8	512.7	34.3
2003	121.1	13.1	7	35.2	15.7	–	192.1	6.8	63	529.4	36.3
2004	128.5	16.5	6.4	47.4	24.6	–	223.4	7.4	57.5	535.7	41.7
2005	153.3	13.5	6.9	64.6	49.8	13.5	301.6	4.5	50.8	546.1	55.2
2006	197	8.5	8.4	70.2	50.1	21.8	356	2.4	55.3	519.1	68.6
2007	265.4	5.7	8.9	88.6	52.5	18.3	439.4	1.3	60.4	556	79
2008	438.6	4.3	11.1	110	50.8	5	619.8	0.7	70.8	618.6	100.2
2009	387.5	7.6	80	136.3	58.8	26.7	696.9	1.1	55.6	696	100.1
2010	389.5	14.7	47.2	168	137.5	21.6	778.5	1.9	50	781.7	99.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

يشير الجدول السابق إلى ما يأتي:

1. استمرار بقاء المصرف التجاري بالمرتبة الأولى من بين المصارف العامة في حجم القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة على الرغم من تراجع نسبته من 74.9% من إجمالي القروض في عام 1990م إلى 50% في عام 2010م. حيث ارتفعت القروض الممنوحة من المصرف التجاري من 59 مليار ل.س في عام 1990م إلى 187.3 مليار في عام 2000م وشكلت ما نسبته 79.2% من إجمالي القروض في دلك العام، وهي أعلى نسبة يصل إليها، ثم عادت وانخفضت القروض لتصل إلى 153.3 مليار ل.س في عام 2005م وشكلت ما نسبته 50.8% من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العامة ، لتعاود الارتفاع في ال2010 وتصل إلى 389.5 مليار ل.س التي شكلت مع ذلك النسبة الأدنى التي وصلت إليها خلال الفترة (1990 – 2010م)، وأغلب هذه القروض خصصت لتمويل الاستيراد والتجارة الداخلية{6}.

2. جاء المصرف العقاري بالمرتبة الثانية في حجم القروض الممنوحة خلال الفترة ،حيث وصلت نسبته إلى ما يقارب 21.6% من إجمالي القروض، إذا ارتفعت قروضه من 5.1 مليار ل.س في عام 1990م إلى 168 مليار ل.س في عام 2010م شكلت ما نسبته 21.6%، ووجهت هذه القروض إلى قطاع البناء والتشييد.

3. حصل مصرف التسليف الشعبي على المرتبة الثالثة في حجم القروض الممنوحة، حيث ازدادت قروضه من 4.7 مليار ل.س إلى 137.5 مليار ل.س في عام 2010م ،وشكلت ما نسبته 17.7% من إجمالي القروض الممنوحة تقريباً.

4. حاز مصرف التوفير على المرتبة الرابعة في حجم القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة على الرغم من أنه بدأ بمنح القروض في عام 2005م، حيث بلغت قروضه 21.6 مليار ل.س في عام 2010م و ما نسبته 2.8%.

5. تراجع تصنيف المصرف الزراعي من المرتبة الثانية في عام 1990م إلى المرتبة السادسة والأخيرة من بين المصارف في الفترة من عام 2003 وحتى ال2006 التي بلغ حجم القروض فيها 8.4 مليار ل.س إلا أنه عاد وتقدم للمرتبة الثالثة في عام 2009م وبقروض بلغت 80 مليار ل.س شكلت ما نسبته 11.5%.

6. حافظ المصرف الصناعي على المرتبة الأخيرة خلال الفترة المدروسة ماعدا الأعوام الثلاثة من ال2003وحتى ال2005 ، حيث احتل فيها المرتبة الرابعة ،إذ بلغت أعلى قيمة للقروض الممنوحة في العام 2004 ، و وصلت إلى 16.5 مليار ل.س التي شكلت ما نسبته 7.4% من إجمالي القروض، ثم استمر بالتراجع خلال الأعوام الآتية حتى وصل في ال2010 إلى ما يشكل نسبة 1.9% من إجمالي القروض، فإن مساهمة هذه القروض بقيت محدودة ولم تسهم بالشكل الأمثل في تنشيط قطاع الصناعة في سورية وتشغيل اليد العاملة.

7. تراجعت نسبة القروض الممنوحة من المصارف العامة إلى حجم الودائع من 69.2% في عام 2000م إلى 36.3% في عام 2003م، إلا أنها بدأت بالارتفاع بعد ذلك لتصل إلى 79% في عام 2007م،وما يقارب ال100% في الأعوام 2008 و2009 و2010 ، وهذا الارتفاع يعود إلى الإصلاحات المصرفية التي حدثت ودخول المصارف الخاصة السوق المصرفية ومنافستها للمصارف العامة.

وعلى الرغم من تراجع دور المصرف التجاري والمصرف الزراعي في تمويل الاستثمار من إجمالي محفظة القروض المصرفية الممنوحة، وذلك على حساب تزايد دور المصرف العقاري ومصرف التسليف ومصرف التوفير إلا أن المصرف التجاري بقي في المركز الأول حيث يسهم بأكثر من نصف محفظة القروض.

إن هذه القروض البالغة 778.5 مليار ل.س في عام 2010م أسهمت في تمويل قطاعات التجارة والخدمات والزراعة، وبقي دورها محدوداً في تنمية القطاع الصناعي والاستثمار الصناعي، مما انعكس بدوره على تشغيل اليد العاملة ،وتصنيع المواد وزيادة الإنتاج{7}.

(أولاً–2) مساهمة المصارف العامة حسب النشاط الاقتصادي:

إن معرفة حجم القروض الممنوحة من المصارف أمرٌ مهمّ، لكن توزيع هذه القروض حسب الأنشطة الاقتصادية يعطينا مؤشراً أدق وأهم عن مدى مساهمة هذه المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية.

فكلما كانت القروض الممنوحة موجهة إلى الأنشطة الإنتاجية أسهم ذلك في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيف معدل البطالة وزيادة الإنتاج.

وللوقوف على ذلك ستتم دراسة تطور توزع القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة في سورية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990–2010)، حيث يشير الجدول الآتي إلى مدى مساهمة المصارف العامة في تمويل القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (3)تطور توزع القروض الممنوحة من المصارف المحلية حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2010م)

القيمة: مليار ل.س

السنوات	زراعة	تجارة	صناعة	إنشاءات عقارية	أنشطة مختلفة	المجموع
1990	8.9	57.8	5.4	5.1	1.9	79.2
1995	21.3	146.3	4.9	18.6	13.1	204.1
1996	22	152.6	4.9	20.4	14	201.1
1997	23.4	169.2	5.9	22.8	14.8	214.6
1998	23.3	163.5	5	24.2	17.1	233
1999	25.2	182.5	5.2	25	17.2	255
2000	23.3	191.2	6.4	25	18	264
2001	47.5	169	8.3	26.2	18.8	269.8
2002	61	126	9.6	29.5	19.5	245.6
2003	82.5	124.9	19.8	35.1	24.7	287
2004	85.4	131.5	26.1	47.4	39.8	330.1
2005	80.3	156.6	27.9	64.2	92.5	421.5
2006	82	202.8	39.8	71	95.9	491.5
2007	98.3	310.6	33.7	91.3	99.5	633.4
2008	96.3	491	46	113.1	124.7	871.1
2009	199.3	515.1	78.4	142.6	152.2	1087.6
2010	149.1	575.4	102	177	209.8	1213.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول (3) السابق ما يلي:

1. استحواذ قطاع التجارة على الجزء الأكبر من حجم القروض الممنوحة من المصارف المحلية ، حيث ارتفعت من 57.8 مليار ل.س في عام 1990م إلى 575.4مليار ل.س في عام 2010م شكلت ما نسبته 47.4% بعد أن كانت تشكل ما نسبته 73% في عام 1990م وظل محافظاً على المرتبة الأولى.

2. بقي القطاع الزراعي بالمتوسط في المرتبة الثانية خلال الفترة المدروسة حيث إن أعلى قيمة قروض حصل عليها كانت في ال2009 لتشكل ما نسبته 18.3 من إجمالي القروض المقدمة من قبل المصارف المحلية، في حين أنه كان قد تراجع للمرتبة الثالثة في الأعوام من ال2005 حتى ال2008، أما في ال2010 فقد تراجع للمرتبة الرابعة بعد التجارة والأنشطة المختلفة والعقارات بالترتيب.

3. إن نشاط الإنشاءات العقارية قد حصل على قروض وصلت إلى 177مليار ل.س في عام 2010م مشكلة ما نسبته 14.6% من إجماليا لقروض، بعد أن كان في المرتبة الرابعة في عام 1990م ، وبقروض بلغت 5.1% مليار ل.س فقد تقدم إلى المرتبة الثالثة في عام 2010م. وهذا يعود إلى الطفرة العقارية التي حدثت خلال الفترة (2003–2006) في سورية نتيجة المضاربات وانخفاض قيمة العملة السورية، وانخفاض نسب الفائدة.

4. ارتفع حجم القروض الممنوحة للأنشطة المختلفة من 1.9 مليار ل.س في عام 1990م إلى 209.8مليار ل.س في عام 2010 م ، ونسبة بلغت 17.3% من الإجمالي.

5. الملفت في الدراسة السابقة أن النشاط الصناعي بقي في الترتيب الأخير من حيث القروض المقدمة له ، إذ إن أفضل نسبة وصل إليها من إجمالي القروض كانت في العام 2010 ، فوصل إلى 8.4% بقيمة قروض كانت 102 مليار ل.س.

استمر قطاع التجارة على النسبة الأكبر من محفظة القروض المصرفية على الرغم من انخفاض حصته إلى 47.4% في عام 2010م، كما حافظ قطاع الزراعة على ترتيبه الثاني بعد قطاع التجارة بحصوله على نسبة 15% بالمتوسط ، وحقق القطاع العقاري تطوراً ملحوظاً بحصوله على 14.6% في ال2010 من محفظة القروض ، وجاء في المرتبة الثالثة. بالمقابل تراجع نصيب قطاع الصناعة ، مما يدل على أن القروض أسهمت في تطوير القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية الأمر ،الذي خلق الحاجة الملحة لضرورة إيجاد السبل التي من شأنها تنشيط منح الائتمان للنشاطات الصناعية ، وخلق بيئة استثمارية ملائمة لازدهار الصناعة وتطورها.

(ثانياً) مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في تمويل الاستثمار:

شهدت سورية إعادة السماح للمصارف الخاصة التقليدية بالعمل فيها بعد غياب عن السوق المصرفية السورية دام ما يقارب النصف قرن.

إن هذه التجربة الحديثة تتطلب دراسة واقع هذه المصارف ونشاطها التمويلي ، وذلك لمعرفة مدة مساهمة هذه المصارف في تمويل الاستثمار، ومن أجل تقييم عملها بما يخدم مصلحة البلد والتنمية الاقتصادية فيه.

(ثانياً-1) أرصدة القروض حسب المصارف:

يوضح لنا الجدول (4)الآتي تطور مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في تمويل الاستثمار:

جدول رقم (4)تطور أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2004- 2010م).القيمة: مليون ل.س

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع قروض المصارف الخاصة	3573	16821	34661	66447	110895	149285	224306
قروض المصارف المتخصصة العامة	223400	301600	356000	439400	619776	696912	778433
إجمالي أرصدة القروض	227000	318400	390700	505847	730671	846197	1002739
نسبة القروض الخاصة / إجمالي القروض	1.60%	5.30%	8.90%	13.20%	15.20%	17.60%	22.40%
نسبة قروض المصارف المتخصصة / إجمالي القروض	98.40%	94.70%	91.10%	86.80%	84.80%	82.40%	77.60%
مجموع ودائع المصارف الخاصة	20400	68500	143400	224600	270699	340243	431068
نسبة القروض الخاصة / الودائع الخاصة	18%	24.50%	24.20%	29.60%	41.00%	43.90%	52.00%
الناتج المحلي الإجمالي	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1420832	1469703
نسبة القروض الخاصة / الناتج المحلي الإجمالي	0.30%	1.50%	2.90%	5.20%	8.30%	10.50%	15.30%
إجمالي ودائع المصارف المحلية	649673	732483	797973	917601	1061313	1193709	1387351
نسبة الودائع الخاصة إلى إجمالي الودائع	3.10%	9.40%	18.00%	24.50%	25.50%	28.50%	31.10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

يشير لنا الجدول (4) السابق إلى مايأتي:

- ارتفعت القروض الممنوحة من المصارف الخاصة من 3573 مليون ل.س في عام 2004م إلى 16821 مليون ل.س في عام 2005م ،وبنسبة نمو حوالى 370% عن عام 2004م، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 34661 مليون ل.س في عام 2006م، وبنسبة نمو تعادل 106% عن عام 2005، وبنسبة مقدارها 870% خلال الفترة (2004-2006) ، حتى وصلت إلى 224306 مليون ل.س في عام 2010، وبالمقابل -أيضاً -ارتفعت قيمة القروض المقدمة من المصارف العامة المتخصصة من 223400 عام2004 لتصل إلى 778433 في عام 2010، والرسم البياني يوضح ذلك :

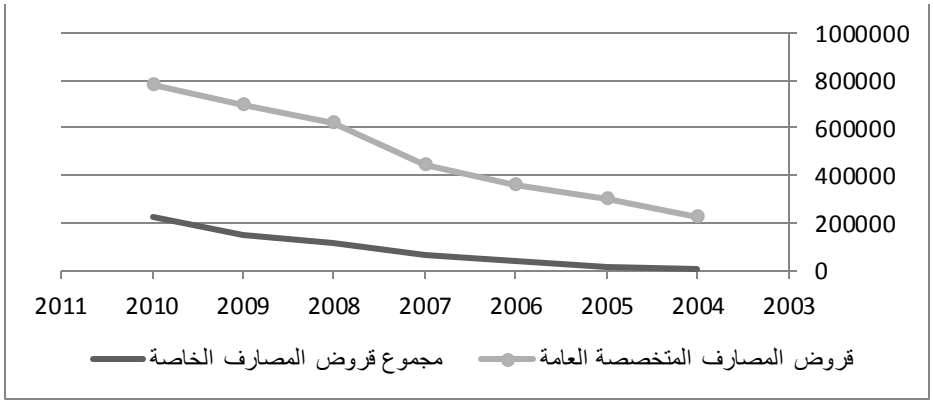

الرسم البياني رقم (1)اتجاه القروض الممنوحة من قبل المصارف العامة والمصارف الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (4) السابق.

- إن نسبة القروض الممنوحة من المصارف الخاصة إلى الودائع ، قد ارتفعت من 18%في عام2004 إلى 29.6%في2007 ، وتعد هذه النسبة متدنية مقارنةً بما يجب أن تساهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ، ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطة إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه المصارف في سورية، إلا أنها استمرت بالارتفاع لتصل52% عام 2010.
- إن نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي القروض بدأت ب 1.6 عام 2004 لتتجه نحو الارتفاع وتصل إلى 22.4 عام 2010، في حين أن نسبة قروض المصارف العامة إلى الإجمالي اتجهت نحو الانخفاض من 98.4 عام 2004 لتصل إلى 77.6 عام 2010.
- ارتفعت نسبة قروض المصارف الخاصة إلى الناتج المحلي من 0.3% في عام 2004 إلى 15.3% في عام 2010، كما أن ودائع المصارف الخاصة ارتفعت من20400 مليون ل.س عام 2004 ، لتصل إلى 431068 عام 2010.و تطورت أرصدة القروض لدى المصارف الخاصة من 3.6 مليار ل.س في عام 2004 إلى 224.3مليار ل.س في عام 2010، و ارتفعت نسبة الودائع الخاصة إلى إجمالي الودائع من 3.1% في عام 2004 لتصل إلى 31.1% في عام 2010.

(ثانياً–2) مساهمة المصارف الخاصة التقليدية في السوق المصرفية السورية:

مما لا شك فيه أن تجربة المصارف الخاصة التقليدية في سورية ، ما زالت في بدايتها وتحتاج إلى فترة أطول من أجل تقييمها ومعرفة مدى تطورها. إلا أننا أمام واقع عمل احد عشر مصرفاً خاصاً في سورية لم تنضج بعد وتأخذ دورها بشكل فاعل في السوق السورية.

أ– سوق الودائع:

من خلال ما سبق نجد أن المصارف الخاصة بدأت تستحوذ على قسم لا بأس به من إجمالي الودائع الموجودة في المصارف العاملة في سورية، حيث وصلت نسبتها إلى ما يقارب 31.1%، من إجمالي الودائع في عام 2010 ، وهذه النسبة مرشحة للزيادة في ضوء التطور الذي حققته هذه المصارف خلال السنوات السابقة ولازدياد عدد المصارف، حيث كانت تستحوذ على 3.1% في عام 2004 ثم ارتفعت لتصل إلى 18% في عام 2006.

ب– سوق القروض:

- أما بالنسبة إلى القروض فنلاحظ من خلال الجدول المذكور سابقاً أن المصارف الخاصة ما تزال مساهمتها أقل نسبياً من مساهمتها في سوق الودائع ، حيث وصلت نسبتها إلى 22.4% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف السورية العاملة عام 2010 ،بينما كانت 1.6% عام 2004.
- وكما هو الحال بالنسبة للودائع بالقطع الأجنبي يبرز نشاط المصارف الخاصة في مجال التسليف بالقطع الأجنبي الممنوح للقطاع الخاص ، حيث بدأت هذه المصارف نشاطها بـ 14.9% مع بداية عام 2004م لتصل إلى 37.3% مع نهاية عام 2005م متجاوزةً 78% ، مع نهاية العام 2010م. والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم (5)الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف

العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع المصارف الخاصة بالقطع الأجنبي	9564	35743	78827	101728	114954	127362	132348
ودائع المصارف العامة بالقطع الأجنبي	54561	60010	77614	83214	84097	49661	37192
مجموع الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف المحلية	64125	95753	156441	184942	199051	177023	169540
نسبة الودائع الخاصة / مجموع الودائع بالقطع الأجنبي	14.90%	37.30%	50.40%	55.00%	57.80%	71.90%	78.10%
نسبة الودائع العامة / مجموع الودائع بالقطع الأجنبي	85.10%	62.70%	49.60%	45.00%	42.20%	28.10%	21.90%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

- أما على صعيد تمويل التجارة الخارجية فيمكن القول إن المصارف الخاصة نشطت وبشكل ملحوظ حيث تمكنت من استحواذ الجزء الأكبر من عمليات تمويل السوق بعد مرور عام واحد على صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 5204 تاريخ 2006/11/15 ، القاضي بالسماح للمصارف المرخصة بتمويل المستوردات بالقطع

الأجنبي، فقد وصلت حصة المصارف الخاصة من إجمالي عمليات تمويل المستوردات المنفذة وفق هذا القرارخلال عام 2007 ، ولغاية الشهر التاسع فقط 95%.

جـ- عدد المصارف والفروع:

ارتفع عدد المصارف الخاصة في سورية من مصرفين في عام 2003م إلى 7 مصارف في عام 2007 ، و 11 مصرفاً عام 2010، وشكلت ما نسبته 58% من إجمالي عدد المصارف في سورية في عام 2007.

أما من ناحية فروع المصارف الخاصة فقد ازدادت من 2 فرع في عام 2003 إلى 180 فرعاً في عام 2010 أي ما نسبته تقريباً 36% من إجمالي عد فروع المصارف في سورية بالعام نفسه(4}.

(ثالثاً) مساهمة المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بأنها تقوم على مبدأ الربح والخسارة، ولا تتعامل بالفائدة مطلقاً، لذلك فإن نشاطها التمويلي يكتسي صبغة خاصة عن النشاط التمويلي للمصارف التقليدية.

بدأت المصارف الإسلامية العمل في سورية في بداية عام 2007م، وعلى الرغم من حداثة تجربتها فإنها ساهمت بشكل ما في تمويل الاستثمار في سورية، ولمعرفة دورها التمويلي سنقوم بتحليل أنشطتها التمويلية.

(ثالثاً-1) أرصدة الأنشطة التمويلية حسب نوع النشاط:

يبين الجدول الآتي أرصدة الأنشطة التمويلية المصرفية الإسلامية في سورية حسب النوع .

جدول رقم (6)أرصدة الأنشطة التمويلية المصرفية الإسلامية في سورية حسب النوع (القيمة: مليون ل.س)

العام	2007	2008	2009	2010
المرابحة	1680	13868	20741	41143
الاستصناع	-	84	62	119
تمويل تأجيري	-	-	-	8
صيغ تمويل أخرى	-	224	528	1940
إجمالي التمويل	1680	14176	21331	43210
إجمالي الودائع الإسلامية	9600	34618	56243	78770
التمويل الإسلامي / الودائع الإسلامية	17.50%	40.90%	37.90%	54.90%
المرابحة / التمويل الإسلامي	100%	98%	97%	95%
الاستصناع / التمويل الإسلامي	-	0.60%	0.30%	0.30%
الناتج المحلي الإجمالي	1284035	1341516	1420832	1469703
التمويل الإسلامي/ الناتج المحلي	0.10%	1.10%	1.50%	2.90%
قروض المصارف الخاصة التقليدية	66447	110895	149285	224306
التمويل الإسلامي / قروض المصارف الخاصة	2.50%	12.80%	14.30%	19.30%
قروض المصارف العامة	439400	619776.2	696911.6	778433
التمويل الإسلامي / قروض المصارف العامة	0.40%	2.30%	3.10%	5.60%
إجمالي أرصدة القروض	505847	730671.2	846196.6	1002739

التمويل الإسلامي / إجمالي قروض المصارف	0.30%	1.90%	2.50%	4.30%
مجموع ودائع المصارف الخاصة التقليدية	224600	270699	340243	431068
ودائع المصارف المحلية	917601	1061313	1193709	1387351
الودائع الإسلامية / ودائع المصارف الخاصة	4.30%	12.80%	16.50%	18.30%
الودائع الإسلامية / ودائع المصارف المحلية	1.00%	3.30%	4.70%	5.70%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول (6) السابق ما يأتي:

- تشكل المرابحة النصيب الأكبر من الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية في سورية ، حيث بلغت ما حجمه 41143 مليون ل.س. وشكلت ما نسبته 95% من الإجمالي عام 2010.
- ضآلة حجم الأنشطة التمويلية المقدمة حسب صيغة الاستصناع ، إذ وصلت إلى119 مليون ل.س وشكلت ما نسبته 0.3% من الإجمالي عام 2010.
- عدم التنوع في أساليب التمويل الإسلامية المقدمة في السوق ، ويعود هذا إلى حداثة التجربة في سورية وضعف الخبرة لدى الإدارة.
- انخفاض نسبة التمويل الإسلامي الإجمالي إلى حجم الودائع الإسلامية الإجمالية في بداية عمل هذه المصارف، إلا أنها أخذت بالتحسن لتصل إلى 54.9% عام 2010 بعد أن كانت 17.5% عام 2007.
- بلغت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصارف الخاصة السورية في عام 2010 ، ما يقارب 19.3%، بينما لم تشكل سوى أقل من 4.3% ، من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف السورية كافة. وتعد هذه النسبة متدنية مقارنة بما يجب أن تسهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة، ولا شك أن بداية عمل المصارف تستلزم الحذر والحيطة ، إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعدّ عن الدور الذي يجب أن تؤدّيه هذه المصارف في سورية.
- إن نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي بدأت ب 0.1% في عام 2007م ، وهي نسبة متدنية، وانتهت ب 2.9% عام 2010 وهي نسبة متدنية.

(ثالثاً–2) حسب القطاع الاقتصادي:

تعد التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد يصل إلى المصارف والاقتصاد الوطني، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح ، بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية كافة {8}.

يوضح لنا الجدول الآتي مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تسليف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (7)جدول نسب مساهمة المصارف الإسلامية في تسليف القطاعات الاقتصادية

العام	2007	2008	2009	2010
التجارة	74.10%	25.90%	25.10%	29.20%
الصناعة	17.30%	16.00%	24.10%	23.80%
عقارات	3.90%	0.40%	0.30%	3.30%
الخدمات	–	17.00%	18.20%	23.20%
الزراعة	–	0.10%	0.10%	0.10%
بنوك ومؤسسات مالية	–	31.20%	19.40%	11.10%
أخرى	4.80%	9.50%	12.80%	9.30%
الإجمالي	100%	100%	100%	100%

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية {9}.

يشير الجدول السابق إلى ما يأتي

- استحواذ القطاع التجاري على الحصة الأكبر من أرصدة التمويل المصرفية الإسلامية التي بلغت ما نسبته 74% ، من إجمالي التمويل في عام 2007.
- جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية ، إذ بلغ حجم التمويل ما يزيد عن 11951 مليون ل.س، بنسبة وصلت إلى 23.8% في عام 2010.
- وحصل قطاع الخدمات على المرتبة الثالثة بحجم تمويل ، وصل إلى 11642 مليون ل.س عام 2010 وبنسبة 23.2% من إجمالي التمويل.
- استحوذ القطاع التجاري والصناعي على 26590 مليون ل.س شكلت ما نسبته 53% ، من إجمالي التمويل.
- هناك خلل واضح في توزيع النشاط التمويلي بين القطاعات التي تظهر في غياب التمويل للنشاط الزراعي والسياحي وانخفاض التمويل للنشاط الصناعي.
- بلغت مساهمة بنك الشام الإسلامي في حجم التمويل 14% ، من الإجمالي وهي تدل على انخفاض وقلة التمويل المقدم من المصرف.
- بينما بلغت مساهمة بنك سورية الدولي في حجم التمويل ما مقداره 86% ، من الإجمالي وهي تدل على التوسع والنشاط الذي يقوم به هذا المصرف في سوق التمويل الإسلامية السورية مقارنة مع المصرفين الآخرين.

انخفاض مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل وتشجيع الاستثمار في سورية بشكل عام، وأما من ناحية تمويل الأنشطة الاستثمارية فإن الأنشطة الخدمية والتجارية حصلت على النسبة الأكبر من حجم التمويل وغياب التمويل المقدم إلى النشاط الزراعي وضآلته بالنسبة للنشاط الصناعي.

(ثالثاً–3) مساهمة المصارف الإسلامية في السوق المصرفية السورية:

مما لا شك فيه أن تجربة لمصارف الإسلامية الخاصة في سورية ما زالت في بدايتها وتحتاج إلى فترة أطول من أجل تقييمها ومعرفة مدى تطورها. إلا أننا أمام واقع بداية عمل مصرفين في سورية لم ينضج بعد ويأخذ دوره بشكل فاعل في السوق السورية.

- **سوق الودائع:**

من خلال الجدول السابق نجد بأن المصارف الإسلامية الخاصة بدأت تستحوذ على قسم لا بأس به من إجمالي الودائع الموجودة في المصارف العاملة في سورية، حيث بدأت بنسبة 4.3% من ودائع المصارف الخاصة تقريباً في عام 2007، لتصل إلى 18.3%عام 2010 ، وهذه النسبة مرشحة للزيادة في ضوء التطور الذي حققته هذه المصارف ولازدياد عدد المصارف وفروعها، كما بلغت نسبة الودائع الإسلامية ما مقداره 1% ، من إجمالي الودائع المصرفية في سورية بنهاية عام 2007م ووصلت إلى5.7% عام 2010.

- **سوق القروض:**

أما بالنسبة إلى القروض فنجد أن مساهمة المصارف الإسلامية الخاصة ما تزال أقل نسبياً من مساهمتها في سوق الودائع ، حيث وصلت نسبة التمويل الإسلامي إلى 4.3% ، من إجمالي القروض الممنوحة من قبل كافة المصارف السورية العاملة في عام 2010 بينما وصلت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي القروض الممنوحة في المصارف الخاصة السورية 19.3%. وتعد هذه النسبة متدنية مقارنةً بما يجب أن تسهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ، ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطة إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المصارف في سورية.

- **عدد المصارف:**

وصل عدد المصارف الإسلامية الخاصة في سورية إلى3 مصارف في عام 2010م، وشكلت ما نسبته 27.3%، من إجمالي عدد المصارف الخاصة في سورية البالغ عدها 11 مصرفاً عاملة في 2010.

- **عدد الفروع المصرفية:**

أما من ناحية فروع المصارف الإسلامية الخاصة فقد ازدادت من 5 أفرع في عام 2007م إلى 28 فرعاً عام 2010 ، أي ما نسته 5.6% من إجمالي عدد فروع المصارف التقليدية (العامة والخاصة) في سورية بالعام نفسه، وما نسبته 15.6% من إجمالي عد فروع المصارف التقليدية الخاصة. هذا ومن المتوقع أن تزداد هذه الفروع بشكل كبير في المستقبل القريب.

(رابعاً) : <u>تحليل أهمية عامل التمويل في الاستثمار الصناعي :</u>

إن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وأهم مشكلة تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هي مشكلة التمويل وسورية كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، أي أنها تعتمد على نمط التمويل غير المباشر بسبب ضعف، أو غياب السوق المالية في سورية{10}.

وهنا سيتم تحليل تأثير عامل التمويل (القروض الصناعية) على التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة (الاستثمار الصناعي) في سورية، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة التي تربط ما بين هذين المتغيرين خلال السلسة الزمنية الممتدة بين عامي (1990و2010)، ولدراسة هذه العلاقة تم تجميع سلسلة من البيانات المدروسة ، وذلك بغية إيجاد المعادلة التي تعبر عن العلاقات الارتباطية بين المتغير التابع (Y) الذي هو عبارة عن قيمة الاستثمار الصناعي خلال الفترة المدروسة، والمتغير المستقل (X) الذي هو عبارة عن قيمة قروض المصرف الصناعي التي قدمها لتنمية القطاع الصناعي السوري .

ولتقدير المعادلة الخطية بين حجم الاستثمار الصناعي وحجم القروض الصناعية، تم الاعتماد على بيانات الفترة الزمنية (1990–2010)

جدول رقم (8)قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي للفترة (1990–2010)(القيمة بمليارات الليرات السورية)

العام	قروض المصرف الصناعي X	الاستثمار الصناعي (التكوين الرأسمالي الصناعي) Y
1990	1.4	21.7
1995	3	46
2000	2.8	45.9
2001	3.2	54.8
2002	4	56.5
2003	13.1	71.1
2004	16.5	70.6
2005	13.5	75.5
2006	8.5	74.2
2007	5.7	66.4
2008	4.3	64.6
2009	7.6	74.3
2010	14.7	83.1
المجموع	98.3	804.7

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

التساؤل الثاني:

بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا للنتائج الآتية:

Descriptive Statistics

N	Std. Deviation	Mean	
13	16.66268	61.9	y
13	5.20361	7.5615	x

Correlations

		y	x
Pearson Correlation	y	1.000	.771
	x	.771	1.000
Sig. (1-tailed)	y	.	.001

	x	.001	.
N	y	13	13
	x	13	13

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.771[a]	.595	.558	11.08211	.595	16.129	1	11	.002

a. Predictors: (Constant), x

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1980.795	1	1980.795	16.129	.002[a]
	Residual	1350.945	11	122.813		
	Total	3331.740	12			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients[a]

Correlations			95.0% Confidence Interval for B		Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
Part	Partial	Zero-order	Upper Bound	Lower Bound			Beta	Std. Error	B		
			55.496	30.964	0	7.757		5.573	43.23	(Constant)	1
0.771	0.771	0.771	3.822	1.116	0.002	4.016	0.771	0.615	2.469	x	

a. Dependent Variable: y

نتيجة الاختبار:

– بالنظر إلى بيانات الجدول **KDescriptiveStatistics** ، نجد أن متوسط قروض المصرف الصناعي للفترة (1990–2010)، قد بلغ (7.56) وذلك بانحراف معياري (5.20) ، يدل على اختلاف قيمة القروض بين السنوات المختلفة ، ولكن ليس بشكل كبير، كما أننا نجد أن متوسط قيمة الاستثمار الصناعي خلال فترة الدراسة ، قد بلغ (61.90) ، وبانحراف معياري (16.66)، يدل على اختلاف قيم الاستثمار الصناعي بين السنوات ، ولكن – أيضاً –ليس بشكل كبير.

– بالنظر إلى جدول **Correlations**نجد ان قيمة معامل الارتباط (R=0.77) ، مما يدل على وجود علاقة جيدة بين قيمة القروض الصناعية والاستثمار الصناعي خلال فترة الدراسة، كما أن هذا الارتباط معنوي ، حيث أن قيمة (Siq) احتمال الدلالة (0.001)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) ، مما يعني وجود علاقة بين قيمة القروض الصناعية والاستثمار الصناعي ، وهي علاقة طردية موجبة.

– من الجدول **KModelSummary** ، نجد أن معامل التحديد يبلغ (0.595)، فإن (59.5%) من التغيرات التي تتحدث في الاستثمار الصناعي تفسر أو تنسب إلى التغيرات التي تطرأ على قروض المصرف الصناعي، وما تبقى يعود لأسباب أخرى.

– من جدول تحليل التباين **ANOVA**[b]، وجدول المعاملات **Coefficients**[a]، نجد أن الارتباط معنوي، حيث أن قيمة siq (0.002) أقل من (0.05) ، مما يدل على معنوية الارتباط، كما أن للمعالم قيماً معنوية ضمن مستوى دلالة (5%) ، فإننا نقر بوجود علاقة خطية بين الاستثمار الصناعي وقروض المصرف الصناعي.

مما سبق نجد أن الأنموذج المقترح للتعبير عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي، وقيمة القروض التي يقدمها المصرف الصناعي، هو أنموذج جيد ويعدّ صالحاً للتنبؤ بحجم الاستثمارات الصناعية، فتكون المعادلة الخطية للاستثمار الصناعي هي :

$$Y=43.230 + 2.496\ X$$

(3): سُبل تفعيل دور المصارف في تمويل الاستثمار :

بعد الاستعراض السابق لدور المصارف في تمويل الاستثمار، توصل البحث لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها رفع أداء المصارف في تمويل الاستثمار. وهذه الإجراءات يمكن إجمالها بالآتي :

1– يجب العمل على تصحيح أوضاع المصارف العامة، و من ثم إيجاد صيغة لدمج المصارف التالية : العقاري والصناعي والتوفير والتسليف ضمن مصرفين كبيرين يؤديان مهامهما بشكل أكبر و أوسع وبتقنية أكبر بحيث يستفيد كل واحد من ميزات الآخر وتصبح هذه المصارف شاملة بكل معنى الكلمة .

2– يجب إعادة النظر بتركيبة مجلس النقد والتسليف الحالية على أن يضم خبرات اقتصادية ومصرفية متخصصة والعمل على تحويله إلى مجلس حكام يتمتع بالكفاءة وتخفيض تدخلاته في تفاصيل عمل المصرف المركزي.

3– تعديل قانون إحداث المصارف الخاصة 28 لعام 2001 بحيث يأتي منسجماً مع التطورات الحاصلة على صعيد السياسة النقدية والمصرفية ويلبي حاجة تطوير القطاع المصرفي .

4– يجب العمل على تخفيض المخاطر، وذلك من خلال إعادة العمل بالقائمة السوداء والتي من شأنها السماح للمصارف بعدم إعطاء قروض أو تسهيلات إلى أي شخص امتنع عن تسديد ديونه لأسباب غير موضوعية، أو أنه أساء استخدام القروض .

5– تفعيل مسألة خصم القروض لدى المصرف المركزي يسهم في حل مشكلة السيولة لدى بعض المصارف (الزراعي– الصناعي).

6– يجب العمل على إيجاد آلية للربط بين حجم رأس مال المصارف الخاصة وحجم الودائع الموجودة لديه ، بحيث يمكن إصدار نسبة ولتكن 10% من حجم الودائع تقابل الحد الأدنى من حجم رأس المال وفق معايير بازل.

7- لابد من إجراء إصلاح مالي ومصرفي لإيجاد بيئة استثمارية و تمويلية سليمة ، مما يخدم أفضل احتياجات التمويل وتحسين كفاءة سياسة إدارة الدين .

8- يجب تخصيص جزء من القروض للصناعة والقطاعات الإنتاجية ، كما فعلت ألمانيا واليابان في بداية نهضتها التنموية : 50% للصناعة و50% لباقي القطاعات .

9- تمويل الأنشطة التنموية أشكالها والتركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) ، بحيث تحصل على 50% من حجم القروض المصرفية مقابل 25% لقطاع التجارة و25% لقطاع الخدمات .

10- تخصيص جزء لا بأس به من القروض المصرفية لتمويل الآلات و التقانات ، كما فعلت اليابان 85% من القروض لتمويل الآلات و 15% للبناء وغيرها ، وذلك بهدف استيراد تقانات متطورة.

11- يجب منع المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) من استثمار أموالها خارج سورية.

12- السماح للمصارف العامة (الصناعي – التسليف – الزراعي–التوفير) بالتعامل بالقطع الأجنبي.

13- تنويع استثمارات المحفظة الاستثمارية للمصارف العامة ، بحيث يكون لها مساهمات أكبر في تمويل الاستثمار الخاص، والمشترك من خلال شراء الأسهم في الشركات ، و المؤسسات الاقتصادية و خاصة المحدثة منها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-استمرار بقاء المصرف التجاري بالمرتبة الأولى من بين المصارف العامة في حجم القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة ، في حين جاء المصرف العقاري بالمرتبة الثانية، وحصل مصرف التسليف الشعبي على المرتبة الثالثة ، وحاز مصرف التوفير على المرتبة الرابعة في حين حافظ المصرف الصناعي على المرتبة الأخيرة فإن مساهمة هذه القروض بقيت محدودة ولم تسهم بالشكل الأمثل في تنشيط قطاع الصناعة في سورية وتشغيل اليد العاملة.

2-توجيه أغلب استثمارات محفظة القروض المصرفية إلى القطاع التجاري والخدمي ، مما أ سهم في تطوير القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية الأمر الذي خلق الحاجة الملحة لضرورة إيجاد السبل التي من شأنها تنشيط منح الائتمان للنشاطات الصناعية ، و خلق بيئة استثمارية ملائمة لازدهار الصناعة وتطورها.

3-إن نسبة القروض الممنوحة من المصارف الخاصة إلى الودائع تعد نسبة متدنية مقارنةً بما يجب أن تسهم به هذه المصارف في سوق القروض السورية الخاصة ، ولا شك أن بداية عمل المصارف توجب الحذر والحيطة إلا أن هذه النسبة تعد قليلة ، ولا تعبر عن الدور الذي يجب أن تؤديه المصارف في سورية .

4-ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الإسلامية في سورية لانخفاض حجم استثماراتها وقلة الخدمات التمويلية التي تقدمها، ولحداثة التجربة في سورية واعتماد أغلب استثماراتها على أسلوب المرابحة لسرعة تسييلها ووضوح التدفق النقدي والعائد شبه المضمون فشكلت ما نسبته 95% من أنشطتها التمويلية عام 2010 .

5-وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين قروض المصرف الصناعي والاستثمار الصناعي في سورية.

التوصيات:

1-لا بد من إجراء إصلاح مالي ومصرفي لإيجاد بيئة استثمارية وتمويلية سليمة وتطوير مشاريع أتمتة المصارف، وربط فروعها بعضها مع بعض وبالمصارف بشكل يتيح تنفيذ المعاملات بشكل آني، مما يؤدي إلى تنفيذ مشروع الحوالة الإلكترونية بين الفروع بشكل يضمن التنفيذ الآني للحوالة، و وضع المبلغ بحساب المستفيد بشكل مباشر.

2-العمل على تنويع الأنشطة التمويلية الإسلامية على كافة القطاعات الاقتصادية ، مما يسهم في زيادة الدور التنموي للمصارف الإسلامية .

3-ضرورة إعطاء مسألة التمويل الصناعي الاهتمام المطلوب من المصارف العامة والخاصة، وكذلك الصناديق المخصصة لذلك وبشكل خاص ما يتعلق بتسهيل شروطه وضماناته وتفعيل دور ما هو موجود حالياً منها.

4-معالجة مشكلة ضعف التمويل التي يعاني منها المستثمرون في القطاع الخاص الصناعي ، وذلك ممكن باتباع طرائق مختلفة نذكر منها :

i. أن تقوم المصارف العامة والخاصة بمنح ائتمان مصرفي لصاحب المشروع (المستثمر) بضمان المشروع ذاته ، حيث يمنح المستثمر قرضاً بمجرد توفر الأرض اللازمة لإنشاء المشروع ، وإقامة بناء المصنع ثم يمنح قرض آخر لشراء الآلات والمعدات وذلك بموجب كشوفات ، وبعد دخول المشروع في الإنتاج يعفى من الضريبة لمدة خمس سنوات بحسب قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ، وتعديلاته وبعد خمس سنوات يبدأ المستثمر بسداد القرض من إيرادات المصنع .

ii. أن تقوم الدولة بتجهيز مصانع على شكل أجنحة صناعية تؤجر للمستثمرين في المشاريع الصناعية الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة إيجارية محددة .

5- الاهتمام بزيادة عدد الفروع المصرفية والانتشار المصرفي في أغلب المناطق السورية، والعمل على زيادة رأس مال المصارف العاملة في سورية بشكل مستمر ، وخاصة العامة وتمويل هذه الزيادة من أرباح المصارف المحققة.

6-تحرير بنية سعر الفائدة الإجمالية تدريجياً لكي يسمح للمصرف الصناعي أن يعمل ضمن إطار أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية، حيث إن هذا الإجراء سيحسن عملية تخصيص رأس المال وتعبئة الودائع ضمن القنوات المصرفية وسيخفض بالنتيجة من اللجوء إلى إعادة التمويل من المصرف المركزي ، و الحد من تأثيراته التضخمية المحتملة.

7-إعادة هيكلة عمل المصرف الصناعي باتجاه تحويله إلى مصرف تنمية من خلال إعطائه تسهيلات تمويلية طويلة الأجل ليقوم هو بدوره بإعادة طرحها في السوق الصناعية لتلبية رغبات وحاجات الصناعيين مع التركيز على أن يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات الصناعية الاستراتيجية التي تحتاج إلى نوعيات محددة من الخدمات المالية.

المراجع:

1. المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لأعوام مختلفة.
2. د. عجام، ميثم (2001)،*نظرية التمويل*، دار زهران،ليبيا،31.
3. د. غزلان، محمد عزت (2002)، *اقتصاديات النقود والمصارف*، دار النهضة العربية، بيروت، 100.
4. د.عبد الفتاح صالح، رشدي صالح(2006)،*المصارف العربية وتمويل المشاريع الاستثمارية في الوطن العربي*، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، الفصل الثالث. أيلول، بيروت، 16.
5. أ.د. الشماع، خليل(2005)، *إدارة التحصيل والقروض المتعثرة*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 239.
6. جديد، شيرين (2010)، *فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية*، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
7. الشلبي، مطيع أسعد،(2009)، *دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية*، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
8. الشواربي، عبد الحميد(2003)،*إدارة المخاطر الائتمانية*، رمضان للنشر، الأسكندرية، 49.
9. التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في سورية.
10. Chahoud ,Tatjana(2010): *Syrians Industrial Policy*, support to the Syrian Economic Reform, German development Institute.